الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/25/SUR/1

الجمعية العامة

Distr.: General
17 February 2016
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الخامسة والعشرون
٢-١٣ أيار/مايو ٢٠١٦

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٦*

سورينام

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت. وليس فيها ما يعبّر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.

GE.16-02276(A)
1602276

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولاً – مقدمة ٣

ثانياً – المنهجية وعملية التشاور ٣

ثالثاً – التطورات وتنفيذ التوصيات منذ الاستعراض الأخير ٣

ألف– حقوق المرأة، التمييز والمساواة بين الجنسين ٤

باء – حقوق الطفل ١٠

جيم– الاتجار بالبشر ١٣

دال – الشعوب الأصلية والقبلية ١٤

هاء – التعليم ١٥

واو – الصحة ١٨

زاي – السجون ٢٠

حاء – المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ٢١

طاء – عقوبة الإعدام ٢٢

ياء – الإعاقة ٢٢

كاف– الوثيقة الأساسية المشتركة ٢٢

لام – الحكم الصادر في قضية جماعة مويوانا ٢٢

ميم – الحد من الفقر ٢٢

قانون الحد الأدنى للأجور المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (الجريدة الرسمية لعام ٢٠١٤، العدد ١١٢) ٢٣

القانون العام للتقاعد المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (الجريدة الرسمية لعام ٢٠١٤، العدد ١١٣) ٢٣

قانون التأمين الصحي الأساسي المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (الجريدة الرسمية لعام ٢٠١٤ العدد ١١٤) ٢٣

النظام العام للشيخوخة ٢٣

تسويات الحوادث ٢٣

مخصصات الإعاقة ٢٣

خطة الإسكان ٢٤

أولاً- مقدمة

١- يسرّ سورينام أن تقدّم تقريرها إلى الدورة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

٢- وتلتزم الحكومة، عملاً بدستور جمهورية سورينام، بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان. وستواصل سورينام التعاون مع هيئات معاهدات حقوق الإنسان والهيئات الدولية الأخرى في سعيها إلى ضمان احترام حقوق جميع المقيمين على أراضي سورينام وحرياتهم.

٣- ونظر الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في تقارير سورينام في دورته الحادية عشرة المعقودة في شهر أيار/مايو ٢٠١١، ثم اعتمد مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة عشرة نتيجة الاستعراض الدوري الشامل لسورينام في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١١. والجدير بالذكر أيضاً الحوارات التي عقدت مع اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، ومع اللجنة المعنية بالتمييز العنصري في شهر آب/أغسطس ٢٠١٥. ومن المقرر عقد حوار مع اللجنة المعنية بحقوق الطفل خلال دورتها الثانية والسبعين التي ستعقد من ١٧ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

ثانياً- المنهجية وعملية التشاور

٤- أُعد هذا التقرير برعاية وزارة العدل والشرطة ووزارة الشؤون الخارجية وبالتشاور مع جهات معنية أخرى ومع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. وبعد تفسير الأهداف للجهات المعنية خلال اجتماع أول، وُزّع مشروع تقرير تلته مشاورة ثانية نوقشت خلالها وجهة نظر كل جهة.

ثالثاً- التطورات وتنفيذ التوصيات منذ الاستعراض الأخير

٥- استعرضت حكومة سورينام بتأنٍ التوصيات الواحدة والتسعين التي تلقتها خلال استعراضها الدوري الشامل في عام ٢٠١١. ويعبّر هذا الردّ عن الجهود المستمرة التي تبذلها سورينام بالتشاور مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لتحسين حماية وضمان حقوق الإنسان لجميع المقيمين على أراضي الجمهورية.

٦- وبعد قبول التوصيات، أنشأت الحكومة لجنة لتنفيذها ولرصد المتابعة. ويتضمن هذا التقرير نتائج عمل اللجنة.

٧- ولم تقبل سورينام جميع التوصيات التي قدمت أثناء عملية الاستعراض. ووافقت سورينام فوراً على ٣٣ توصية من أصل ٩١، وحظيت ٣٢ توصية أخرى بالدعم بعد التشاور مع مجلس الوزراء.

٨- ويتناول هذا التقرير التوصيات وفق فئات محددة، هي:

- حقوق المرأة؛
- حقوق الطفل؛
- الاتجار بالبشر؛
- الشعوب الأصلية والقبلية؛
- التعليم؛
- الصحة؛
- السجون؛
- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان؛
- عقوبة الإعدام؛
- الأشخاص ذوو الإعاقة؛
- الوثيقة الأساسية المشتركة؛
- الحكم الصادر في قضية مويوانا؛
- الحد من الفقر.

ألف- حقوق المرأة، التمييز والمساواة بين الجنسين

٩- في عام ٢٠١٣، استفاد ما يناهز ٤٠ معلماً من المستوى الثانوي الأعلى من تدريب على المسائل الجنسانية وتلك المرتبطة بالبعد الجنساني، بما فيها القضاء على القوالب النمطية الجنسانية.

١٠- وفي العام نفسه، نُفّذ مشروع تدريبي عنوانه "تدخل الزعماء الدينيين في مسائل العنف المنزلي". واستفاد ٨٨ زعيماً دينياً من مختلف الديانات (كالمسيحية والهندوسية والإسلام) من تدريب على مواضيع مختلفة كالعنف المنزلي والعمل لمكافحة العنف المنزلي والمسائل الجنسانية وحقوق الإنسان. وفي عام ٢٠١٤، عقدت حلقة إعلامية لثلاثة أيام خُصصت لشباب أعضاء في منظمات دينية وشارك فيها ١٠ زعماء دينيين تم انتقاؤهم ممن شاركوا في تدريب عام ٢٠١٣ المسمى "تدخل الزعماء الدينيين في مسائل العنف المنزلي". وتقاسم الزعماء الدينيون مع المشاركين في هذه الحلقة معلومات عن العنف المنزلي المرتبط بنوع الجنس والدين وحقوق الإنسان. وشملت الحلقة هدفاً إضافياً يتمثل في تمكين الزعماء الدينيين من نشر المعلومات داخل مجتمعاتهم وخارجها.

١١- وتقدم وزارة الشؤون الداخلية دعماً مالياً لمشاريع المنظمات غير الحكومية من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي مقاطعة ماروينى على سبيل المثال، قام مربون شباب بعرض مواضيع عن المسائل الجنسانية والمساواة بين الجنسين على الجمهور خلال مهرجان للفنون والثقافة. وفي مقاطعة نيكري قدم موظفو المكتب الوطني للسياسة الجنسانية للجمهور معلومات عن المساواة بين الجنسين خلال سوق شعبي صغير نظّمته مؤسسة ساري. وفي عام ٢٠١٥، تلقى طلاب من الذكور في التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين تدريباً على مكافحة حالات الحمل لدى المراهقات وتحمّل المسؤوليات في حال وقوعها. وحصلوا كذلك على معلومات عن المسائل الجنسانية جرى التركيز فيها على جانب المساواة بين الرجال والنساء.

١٢- وينظّم المكتب الوطني للسياسة الجنسانية كل عام أنشطة توعية من قبيل نشر مقالات في الصحف اليومية وتنظيم مسابقات في كتابة المقالات ومسابقات رسم والترويج لشعارات عن العنف الجنساني والعنف القائم على نوع الجنس تستهدف مجموعات مختلفة وتوضع على أساور أو على فواتير المرافق العامة أو شيكات رواتب جميع الموظفين الحكوميين عبر المكتب المركزي للإدارة الآلية. وتُنفّذ هذه الأنشطة في إطار الأيام الستة عشر من النشاط ضد العنف الجنساني في الفترة الممتدة بين ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر (اليوم الدولي للقضاء على التمييز ضد المرأة) و١٠ كانون الأول/ديسمبر (يوم حقوق الإنسان). ولا تُنظّم أنشطة التوعية في العاصمة باراماريبو فحسب بل في المقاطعات الريفية أيضاً.

١٣- وعُقدت دورة تدريب مجانية لمدة أربعة أيام عن موضوع "التدخل لمكافحة العنف المنزلي" في عام ٢٠١٥، شارك فيها فنانون وإعلاميون وموظفون من أقسام العلاقات العامة من وزارات مختلفة. وحضر التدريب، الذي نسّقه مكتب الشؤون الجنسانية في وزارة الشؤون الداخلية، ٣٠ مشاركاً، كان ٢٠ منهم نساء.

١٤- وكان الهدف المنشود من التدريب زيادة وعي المشاركين بالأمور التالية: العنف المنزلي والأذى الذي يسببه؛ ومقاربتهم الحاسمة في التعرّف على العنف المنزلي بجميع أشكاله؛ ومساهمتهم نتيجة لذلك في تعبئة زملائهم لمكافحة العنف المنزلي. ودُرّب المشاركون على مواضيع مثل تعريف العنف المنزلي، وحقوق الإنسان والمنظور الديني في مقاربة العنف المنزلي، وتحليل إحصاءات العنف المنزلي، الخ. وكانت إحدى النتائج المباشرة لهذا التدريب نشر عمود في صحيفة يومية عن موضوع العنف المنزلي، حرره أحد المشاركين.

١٥- وتعمل وزارة العدل والشرطة على إعداد مشروع قانون لمراجعة القانون المدني بهدف معالجة وضع النساء اللواتي تستخدمهن شركات من القطاع الخاص لا تعتمد اتفاق عمل جماعي، ولا يستفدن من تغطية قانونية لإجازة الأمومة يؤمنها أصحاب العمل. وأُضيفت إجازة أمومة مدفوعة الأجر إلى مشروع القانون المدني فيما يتعلق بالقطاع الخاص. وأضاف بعض

الشركات إجازة أمومة مدفوعة الأجر في اتفاق العمل الجماعي الخاص بها. أما في الوظائف الحكومية، فيكفل القانون إجازة أمومة مدفوعة الأجر.

١٦- وفي عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ تلقى عدد من موظفي المكتب الوطني للسياسة الجنسانية تدريباً في المواضيع التالية: المساواة بين الجنسين ودمج البعد الجنساني؛ ووضع مؤشرات جنسانية وجمع بيانات عن المسائل الجنسانية؛ وطريقة إجراء دراسات استطلاعية. وفي عام ٢٠١٤، تلقى منسقو الشؤون الجنسانية في الوزارات المختلفة ورؤساء خطة الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تدريباً أساسياً في المساواة بين الجنسين ودمج البعد الجنساني.

١٧- وفي عام ٢٠١٥، سُمّي المكتب الوطني للسياسة الجنسانية مكتب الشؤون الجنسانية *(الجريدة الرسمية لعام ٢٠١٥، العدد ٣٣)*. ويواصل المكتب تحسين عمله الداخلي ويجري حالياً استعراض بنيته التنظيمية ومختلف الوظائف فيه.

١٨- واضطلعت وزارة العدل والشرطة بأنشطة توعية للجمهور بالعنف المنزلي ودرّبت قضاة ومدعين عامين وأخصائيين اجتماعيين وموظفين من الشرطة والدفاع على تفسير قانون مكافحة العنف المنزلي وتطبيقه. وفي عام ٢٠١٣، تلقى مسؤولون ومستشارون تدريباً على التفسير والتطبيق السليمين لقانون مكافحة العنف المنزلي. وقدم مكتب الشؤون الجنسانية في أنشطة مختلفة له معلومات عن قانون مكافحة العنف المنزلي.

١٩- وأُجري في مقاطعة نيكري بحث في طبيعة السلوك العنيف في أوساط الرجال وفي أسبابه، وذلك بهدف جمع معلومات لإعداد برامج للتدخل. وأُجريت في إطار هذا البحث مقابلات مع ٢٨ رجلاً من مرتكبي العنف تتراوح أعمارهم بين ٢٦ و٥٥ عاماً وينحدرون من أصول إثنية مختلفة. وأضحى البحث اليوم في مرحلته النهائية.

٢٠- وفي عام ٢٠١٣، أنشأت وزارة الشؤون الداخلية لجنة بشأن القوانين المعنية بالمسائل الجنسانية، تتضمن ممثلين عن مختلف الوزارات والمجتمع المدني، بما فيها منظمات نسائية، وجامعة أنطون دي كوم في سورينام. وكُلّفت اللجنة بمهام عدة منها تحديد القوانين واللوائح التي تنطوي على تمييز قائم على نوع الجنس واقتراح تعديلات عليها. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أنشئ فريق عمل لتعديل قانون تنظيم الوضع القانوني للموظفين الحكوميين. أما في موضوع بطاقات الهوية الشخصية التي تُصدرها الحكومة، فلا قانون ينظّم هذه المسألة.

٢١- وفي عام ٢٠١٤، عدّلت الجمعية الوطنية قانون سورينام لتنظيم الجنسية والإقامة *(الجريدة الرسمية لعام ٢٠١٤، العدد ١٢١)*. وكانت الصيغة السابقة لهذا القانون تنتهك المعايير الدولية لأنها تفرّق بين الرجال والنساء فيما يخص الحصول على الجنسية السورينامية أو فقدانها بالزواج أو الطلاق، مجيزةً للنساء فقط (لا للرجال) من غير المواطنين اللواتي يتزوجن من سورينماميين الحصول على جنسية سورينام. وغيّر تعديل عام ٢٠١٤ عقوداً من التمييز الجنساني في قوانين الجنسية. وأدى تعديل القانون إلى مواءمة قانون سورينام مع المعايير الدولية، وتحديداً

الفقرة (١) والفقرة (٢) من المادة ٩ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بفضل إزالة أي تفريق بين الرجال والنساء فيما يخص الحصول على الجنسية السورينامية أو فقدانها.

٢٢- وغيّر تعديل عام ٢٠١٤ لقانون الجنسية والإقامة كذلك وضع جنسية الأطفال. فحتى ذلك التاريخ، كان يحق لطفل مولود لمواطنة سورينامية خارج نطاق الزواج، لا يعترف به أبوه قانوناً، ولكنه مولود في سورينام، الحصول على جنسية سورينام. وفي حال وُلد هذا الطفل خارج سورينام، فسيبقى عديم الجنسية. أما طفل مواطني سورينام الذكور فيحصل على الجنسية بغض النظر عن مكان ولادته. والأحكام السابقة هذه تنتهك الفقرة (٢) من المادة ٩ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ووفق تعديل عام ٢٠١٤، يُمنح الطفل جنسية سورينام تلقائياً إذا كان أبوه أو أمه يحملان جنسية سورينام وقت ولادته (الفقرة (أ) من المادة ٣ في صيغتها المعدّلة)، بعد أن ألغيت الشروط الأخرى المفروضة على المرأة لمنح جنسيتها لطفلها. وتشير المذكرة التفسيرية للقانون إلى أن هذا التعديل "يبرهن على المساواة الكاملة بين الرجال والنساء (الأب والأم) أمام القانون في تحديد جنسية الطفل عند الولادة". وتُبقي الفقرة (ج) من المادة ٣ من قانون ٢٠١٤ على حكم منح جنسية سورينام لأي طفل يولد على أراضيها لئلا يتحول إلى طفل عديم الجنسية. كما تُبقي الفقرة (ب) من المادة ٤ على حكم منح جنسية سورينام للأطفال اللقطاء أو الذين تخلى عنهم أهلهم في البلد، حين يكون والداهم مجهولين.

٢٣- وفي عام ٢٠١٥، راجعت الجمعية الوطنية قانون العقوبات. وتحسّن بعض التعديلات الوضع القانوني للأفراد، بمن فيهم النساء. ومن بين التعديلات: زيادة العقوبة القصوى لبعض الجرائم مثل الجرائم الجنسية وجرائم القتل والقتل عن طريق الخطأ والجرائم الخطيرة المرتبطة بالمخدرات وجرائم الفضاء الإلكتروني والإرهاب، واستثناء الإفراج المشروط في هذه الجرائم.

٢٤- وجرى تعديل الفقرة (٢) من المادة ١٥، والمادة ٤١، والمادة ٥٧ والفقرة (١) من المادة ٧٣ من قانون الانتخاب في شهر آذار/مارس ٢٠٠٥. ولم تعد أسماء النساء المتزوجات أو الأرامل على قوائم المرشحين وسجلات الانتخاب تُسجل تلقائياً بأسماء أزواجهن أو أزواجهن المتوفين. وتُسجّل النساء الآن بأسمائهن قبل الزواج ولهن خيار تقديم طلب خاص لإضافة أسماء أزواجهن. وفي الانتخابات العامة لعام ٢٠١٠، لجأت ١ ٣٦٠ امرأة متزوجة إلى هذا الخيار للمرة الأولى وتسجلن بأسمائهن قبل الزواج مع إضافة أسماء أزواجهن، بينما تسجلت ٢٩٧ امرأة بإضافة أسماء أزواجهن المتوفين.

٢٥- وأُعدّ مشروع قانون بشأن "التحرش الجنسي في مكان العمل" في إطار جهد مشترك بين مؤسسة إلسي هينار لحقوق المرأة (منظمة غير حكومية) والمكتب الوطني للسياسة الجنسانية التابع لوزارة الشؤون الداخلية، وكنتيجة لبرنامج مكافحة التحرش الجنسي والقضاء عليه في مكان العمل الممتد لثلاث سنوات (٢٠٠٨-٢٠١١) والذي نفذته المؤسسة. ويتواصل النقاش بشأن مشروع القانون في منابر وطنية مختلفة تشمل جميع الجهات المعنية.

٢٦- واعتُمد قانون المطاردة في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وينص هذا القانون على إمكانية أن يتخذ المدعي العام تدابير وقائية لحماية من يشعرون بأنهم تعرضوا لانتهاكات. وفي موضوع المطاردة، سجّل مكتب النائب العام ١٣٧ حالة بين عام ٢٠١٢ و١١ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وأُحيلت عشر حالات إلى القاضي، وأُصدرت أوامر زجرية في ست حالات، ورُدّت ٢٦ حالة بالاتفاق، وسوّى المدعي العام ٣٦ حالة.

٢٧- وأُعدّت خطة عمل بشأن المسائل الجنسانية، وهي تتضمن ستة مجالات ذات أولوية، هي: صنع القرار، والتعليم، والصحة، والعمل، والدخل، والفقر والعنف (العنف المنزلي والعنف الجنسي). ويجري حالياً تقييم خطة العمل الخاصة بالمسائل الجنسانية لعام ٢٠١٣.

٢٨- وفي عام ٢٠١٤، أعدّ الفريق التوجيهي المعني بالعنف المنزلي (الذي يمثّل فيه موظفون من ست وزارات) "خطة السياسة الوطنية للنهج المنظّم لمكافحة العنف المنزلي ٢٠١٤-٢٠١٧" بالتعاون مع منصة نهج مكافحة العنف المنزلي التي تضمّ ممثلين عن المنظمات غير الحكومية المعنية. وعرضت وزارة العدل والشرطة هذه الخطة على مجلس الوزراء كي يعتمدها.

٢٩- وفي شهري شباط/فبراير وتموز/يوليه ٢٠١٢، عقدت الجمعية الوطنية مناقشات حول مائدة مستديرة لتوعية أعضاء البرلمان وزعماء وممثلي الأحزاب السياسية، بمن فيهم ممثلات الأحزاب، في موضوع تمكين المرأة في الأحزاب السياسية وإشراكها في هياكل صنع القرار، ولحشد الالتزام بتقديم مرشحات إلى الانتخابات العامة لعام ٢٠١٥. ونتيجة لحلقتي العمل هاتين، كلّفت رئيسة البرلمان الأحزاب السياسية بإعداد خطة عمل.

٣٠- وفي عام ٢٠١٤، نفّذت الجمعية الوطنية مشروع "مزيد من النساء في صنع القرار في عام ٢٠١٥". وكان الهدف من البرنامج حشد التزامات من الأحزاب السياسية لتسمية مزيد من المرشحات للبرلمان، في مناصب إدارة أو مناصب إدارية سياسية؛ وتعزيز ثقة النساء الناشطات سياسياً أو المرشحات المحتملات ووعيهن الذاتيين (كيف تعرّفين بنفسك)؛ وزيادة الوعي بأهمية وجود مزيد من النساء في السياسة. وشملت الأنشطة في هذا المجال مناقشات حول موائد مستديرة مع الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان تناولت موضوع "المسائل الجنسانية والسياسة"؛ ودورات تدريب للنساء الناشطات سياسياً والمرشحات المحتملات؛ وعرض مرشحات للبرلمان.

٣١- وكان الهدف الرئيسي لهذه الأنشطة تعزيز قدرة النساء داخل الأحزاب السياسية على زيادة عدد النساء في هيئات صنع القرار بعد انتخابات عام ٢٠١٥. وفي فترة ٢٠١٤-٢٠١٥، نفّذت المنظمة الدولية للاتصالات والتوسيم الاستراتيجيين (STAS International)، (وهي منظمة غير حكومية)، مشروع "مزيد من النساء في القيادة في عام ٢٠١٥" الذي يهدف إلى تشجيع زيادة عدد النساء في مواقع قيادية على المستوى الإداري السياسي، وفي القطاع الخاص، بدعم من وزارة الشؤون الداخلية. وشكّل إنشاء قاعدة بيانات لإحصاء النساء الحاصلات على شهادات عالية جزءاً من المشروع.

٣٢- وأسفرت الأنشطة المذكورة أعلاه عن زيادة عدد النساء العضوات في البرلمان على النحو التالي: في الانتخابات العامة لعام ٢٠١٠ انتُخبت ٥ نساء لمقاعد في الجمعية الوطنية من بين ٥١ مقعداً (١٠ في المائة من النساء و٩٠ في المائة من الرجال). وعقب الانتخابات العامة التي أُجريت في شهر أيار/مايو ٢٠١٥، انتُخبت ١٣ امرأة لمقاعد من بين ٥١ مقعداً (أي ٢٥ في المائة من النساء و٧٥ في المائة من الرجال).

٣٣- وبعد انتخابات شهر أيار/مايو ٢٠١٥، وجّه مكتب الشؤون الجنسانية رسالة مفتوحة إلى الإعلام، دعا فيها الحكومة إلى ترشيح وتعيين نساء على قدم المساواة مع الرجال في مناصب صنع القرار، عملاً بمبادئ الديمقراطية.

٣٤- ويعتمد القطاع العام أجراً ثابتاً للموظفين ذوي الوظائف والمناصب المماثلة وفق ما يمليه *نظام المعلومات الخاصة بالوظائف الحكومية*. وتلتزم شركات القطاع الخاص التي تعتمد اتفاق عمل جماعياً بفئات محددة للأجور. أما في الشركات الصغيرة، التي غالباً ما تملكها عائلات، فلا يبدو هيكل الأجور واضحاً. وترتبط التدابير الرامية إلى زيادة فرص العمل ارتباطاً مباشراً بالحدّ من الفقر. وفي إطار السعي إلى استئصال الفقر وتعزيز الحماية الاجتماعية، أنشئ نظام ضمان اجتماعي من خلال اعتماد ثلاثة قوانين اجتماعية ووضعها حيز النفاذ في عام ٢٠١٤، وهي قانون الحدّ الأدنى لأجر ساعة العمل، والقانون الوطني لمستحقات التقاعد، والقانون الوطني للتأمين الصحي الأساسي. والمستفيدون الرئيسيون من هذه الإجراءات هم النساء نظراً إلى أن عددهن في الفئات ذات الدخل المنخفض مرتفع، ونظراً إلى تنامي عدد النساء ربات الأسر.

٣٥- وروّجت وزارة التعليم والعلوم والثقافة عدداً من السياسات والإجراءات الهادفة إلى القضاء على العوامل التي تساهم في إطالة أمد انعدام المساواة بين الجنسين. وعلى سبيل المثال أوعزت الوزارة إلى إدارة مشروع تحسين التعليم الأساسي بإدماج المساواة بين الجنسين في تنفيذ البرنامج الثاني للمشروع للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. وفي عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، قدّمت مؤسسة "أوقفوا العنف ضد المرأة" بطلب من وزارة الشؤون الداخلية معلومات عن العنف الجنساني والعنف القائم على نوع الجنس لتلاميذ المدارس الثانوية الإعدادية والعليا. وتلقى قادة دينيون ومعلمون في المدارس الثانوية تدريباً على المسائل الجنسانية وتلك المرتبطة بنوع الجنس، كالعنف المنزلي، نظّمه مكتب الشؤون الجنسانية.

٣٦- ودرّبت وزارة التعليم والعلوم والثقافة المعلمين على المسائل الجنسانية وحقوق الإنسان، لتمكينهم من أداء دور فعال في برنامج مهارات الحياة الأساسية. ويدرّس معهد التدريب المتقدّم للمعلمين مادة المسائل الجنسانية والسلطة والثقافة في إطار دروس اللغة الهولندية. وفي عام ٢٠١٣، استعانت الحكومة بخبرات منظمات غير حكومية، ولا سيما مؤسسة Projekta للمساواة بين الجنسين، لتنظيم دورات تدريب على المسائل الجنسانية. وجرت مراجعة نصوص الكتب والرسوم في مختلف المواد الدراسية (التاريخ والعلوم الطبيعية والجغرافيا) لتقديم

منظور أكثر توازناً من ناحية نوع الجنس. ويعمل مكتب الشؤون الجنسانية وعدة منظمات غير حكومية على معالجة مسألة القوالب النمطية الجنسانية. فأعدّت مؤسسة Projekta على سبيل المثال مواد للتوعية بالمسائل الجنسانية مخصصة للإذاعة والتلفزيون ونشرتها عبر منظمات غير حكومية شريكة وعبر الحكومة.

٣٧- وصاغت وزارة الصحة عدداً من السياسات وخطط العمل المهمة بهدف زيادة وصول النساء إلى الخدمات الصحية، تسترشد بنهج قائم على حقوق الإنسان ومنظور جنساني، وهي:

- الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ والفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣؛ ويجري حالياً إعداد مشروع الخطة للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠؛
- الخطة الاستراتيجية الوطنية لتجديد الرعاية الصحية الأولية وتعزيزها للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨؛
- خطة العمل المعنية بالأمومة الآمنة وصحة المواليد، التي استندت إلى تقييم احتياجات الأمومة الآمنة الذي أُجري في عام ٢٠١٤؛
- سياسة سورينام الوطنية للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧.

باء- حقوق الطفل

٣٨- صدّقت جمهورية سورينام على اتفاقية حقوق الطفل في ١ آذار/مارس ١٩٩٣. وفي عام ٢٠١٢، وقّعت سورينام على البروتوكولين الاختياريين لهذه الاتفاقية بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة وبشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية. وفي ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢، صدّقت سورينام على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية. وفي سياق هذا البروتوكول الأخير، نظّمت وزارة الرياضة والشباب مسيرة في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٢ تهدف إلى توعية الجمهور بموضوع بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية. ونُظّمت هذه المسيرة بالتعاون مع المنظمة غير الحكومية *Mati Fu Teego* (أصدقاء للأبد).

٣٩- وتنص المادة ٩ من قانون الخدمة العسكرية الإجبارية في سورينام على أن جميع الرجال الحاملين لجنسية سورينام والقاطنين فيها والذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٣٥ عاماً ملزمون بالخدمة في القوات المسلحة، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك. وبموجب هذا القانون، تمتثل سورينام للبروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة. وتدرس مختلف دوائر الحكومة آثار التصديق على البروتوكول الاختياري بشأن إجراء تقديم البلاغات، ووقعه وما قد ينتج عنه من تداعيات بالنسبة للدولة.

٤٠- وتوّد الدولة أن تؤكد أن جميع أشكال العقاب البدني في جميع الأماكن قد حُذفت من القانون.

٤١- وتتضمن السياسة الشاملة للأطفال والمراهقين (٢٠١٢-٢٠١٦) قسماً يُشدد بشكل خاص على مكافحة جميع أشكال العنف ضد الأطفال. وتعمل فرقة العمل الرئاسية المعنية بالسياسة الشاملة للأطفال والمراهقين حالياً على تحديث الأولويات لخطة العمل الجديدة.

٤٢- وفي إطار محاربة الإساءة للأطفال ودعماً للقضاء على الاستغلال الجنسي، أُجريت تعديلات على القانون الجنائي تُركّز بشكل خاص على حماية الأطفال. وبناءً على ذلك، أصبح بغاء الأطفال والأعمال المخّلة بالآداب مع قُصر أفعالاً يعاقب عليها القانون بموجب الفقرتين (أ) و(ب) من المادة ٣٠٣. ووُسّع نطاق المادة الخاصة باستغلال الأطفال في المواد الإباحية (المادة ٢٩٣) بينما هدفت إضافة المواد من ٢٩٥ إلى ٣٠٦ إلى حماية الأحداث. واعتُمد قانون خاص بالإشراف على جميع أماكن الرعاية الخاصة من أجل تنظيم إنشاء هذه المؤسسات وتأمين حماية أفضل من ذي قبل للقُصر (*قانون مؤسسات الرعاية، الجريدة الرسمية لعام ٢٠١٤ العدد ٧*).

٤٣- وفي إطار احتفالات اليوم الدولي لحقوق الطفل، تنظم وزارة الشؤون الاجتماعية عدة أنشطة للأطفال تُوزع على امتداد العام. ولهذه الأنشطة طابع تربوي وهي تشمل وضع لافتات دعائية للترويج لحقوق الأطفال في جميع أنحاء البلد.

٤٤- وفي عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، نفّذت وزارة العدل والشرطة مشاريع تجريبية للتوعية بمسألة العنف ضد الأطفال. ونُفّذت أنشطة للأطفال من قبيل مسابقات رسم وبرامج إذاعية بعد إجراء استطلاع تناول مسائل عدة منها العنف ضد الأطفال داخل جماعات موانغو وصوفيا لوست وغويجابا. وتخضع هذه الأنشطة للتقييم ومن المقرر إجراء متابعة لها.

٤٥- وتقدم وزارة الشؤون الاجتماعية والإسكان المخصصات والخدمات التالية من أجل مكافحة عمل الأطفال:

(أ) مساعدة مالية لشراء الزي المدرسي؛

(ب) التأمين الطبي للمواطنين ذوي الدخل المنخفض أو المعدوم؛

(ج) مخصصات عامة للأطفال؛

(د) توفير قسائم للمواد الغذائية؛

(هـ) تقديم مساهمة وعون في الأزمات؛

(و) توفير الرفاه الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة؛

(ز) توفير الرفاه الاجتماعي للأسر ذات الدخل المنخفض أو المعدوم؛

(ح) تقديم المشورة للأطفال، بما في ذلك من قبل علماء نفس متخصصين بالأطفال، وبواسطة الخط الهاتفي لمساعدة الأطفال (#123) الذي تُقدم عبره المشورة للأطفال من دون أن يعرفوا بهويتهم.

٤٦- وأجرت وزارة الشؤون الاجتماعية والإسكان كذلك بحثاً في وضع حماية الأطفال في سورينام وفي إعداد مجموعة أدوات لنظام لحماية الأطفال. والهدف من ذلك إنشاء شبكة تشارك فيها جميع الجهات المعنية، الحكومية منها وغير الحكومية، وتكون على تواصل لتُحدّد المشاكل بخصوص الأطفال في وقت مبكر وتقدم استجابة فورية لمساعدتهم.

٤٧- وأنشئت اللجنة الوطنية للقضاء على عمل الأطفال لفترة غير محددة الزمن عملاً بالحكم الوارد في المادة ٥ من اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال (اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢، ١٩٩٩) - التي تنص على إنشاء آليات ملائمة لرصد تطبيق الأحكام الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية رقم ١٨٢. وتُنظّم واجبات اللجنة الوطنية للقضاء على عمل الأطفال وسلطاتها بمرسوم *(الجريدة الرسمية لعام ٢٠٠٨، العدد ١١٥)*.

٤٨- واللجنة الوطنية للقضاء على عمل الأطفال هي هيئة تنسيق ورصد ومشورة كُلّفت بجملة أمور منها إعداد سياسة وخطة عمل للقضاء على عمل الأطفال في سورينام. والجهات المعنية بعمل الأطفال وأسوأ أشكاله هي وزارة العمل، ووزارة العدل والشرطة، ووزارة التعليم والعلوم والثقافة، ووزارة الرعاية الاجتماعية ووزارة التنمية الإقليمية.

٤٩- وتعتبر خطة عمل وطنية للقضاء على عمل الأطفال أداة فعالة وملائمة لتقييم الجهود الوطنية التي تُبذل لمواجهة عمل الأطفال، وتحليلها. وتُقيّم القوانين الداخلية والسياسة الوطنية بشكل منتظم. وتعمل اللجنة الوطنية للقضاء على عمل الأطفال في الوقت الراهن على إنجاز خطة العمل الوطنية المقبلة بعد أن نظّمت حلقة عمل مع الجهات المعنية في عام ٢٠١٥.

٥٠- وفي إطار خطة العمل الوطنية للقضاء على عمل الأطفال، أعدّت وزارة الشؤون الاجتماعية والإسكان برنامج التحويلات النقدية المشروطة لتقديم مساعدة مالية للأسر التي تُضطر إلى ترك أطفالها يعملون ليساهموا في دخل الأسرة. وتقدم الحكومة عبر برنامج التحويلات النقدية المشروطة، وهو مشروع يموّله مصرف البلدان الأمريكية للتنمية، مساعدة مالية للأسر، شرط أن يمتثل أولادها لشروط معينة كواجب ارتياد المدرسة وحسن الأداء. ويحول ذلك دون وقوع الأطفال في مخاطر عمل الأطفال. ويعاني مشروع برنامج التحويلات النقدية المشروطة من بعض التأخير بسبب قيود إدارية.

٥١- ومع مراجعة قانون العقوبات في عام ٢٠١٥، رُفعت السن القانونية الدنيا للمسؤولية الجنائية من ١٠ إلى ١٢ عاماً، وهو تحسّن مقارنة بالقانون السابق.

جيم- الاتجار بالبشر

٥٢- اعتمد مجلس الوزراء في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٤ *(الأمر ٢٠١٤، رقم ٣٨٣)* الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر المعنونة "خريطة طريق سورينام لمكافحة الاتجار بالبشر للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨". وتُحدد الاستراتيجية الموضوع المشترك الذي يتعين على جميع الجهات المعنية التعاون من خلاله في مكافحة الاتجار بالبشر. وسيقيّم تنفيذ الاستراتيجية بالاستناد جزئياً إلى النتائج المرتقبة التالية:

- أن تكون قد رُسمت خريطة مناسبة لنطاق الاتجار بالبشر في سورينام وفق التزامات الإبلاغ الدولية؛
- أن يكون قد أُجري تحليل شامل ومفصّل للجهات المعنية وأن تكون قد أقيمت شراكات رسمية؛
- أن تكون قد قدمت معلومات عن هذه الظاهرة للمجتمع في كل أنحاء البلد؛
- أن تكون قد أقيمت هياكل رسمية لمكافحة الاتجار بالبشر بشكل مستمر؛
- أن يكون قد وُضع إطار قانوني شامل وأن تكون قد صُدقت ونُفّذت اتفاقيات ذات صلة.

٥٣- ولا يتطلب تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر بالضرورة اعتماد تشريعات جديدة أو تعديل التشريعات القائمة. وقد اعُتمد أيضاً اقتراح إنشاء بنية حكومية لمكافحة الاتجار بالبشر، وتحديداً البنية "CHAIN Structure 2.0". وتتلازم الاستراتيجية مع البنية الحكومية الجديدة. فالبنية الجديدة في الواقع ضرورية لنجاح تنفيذ الاستراتيجية.

٥٤- وحين ستدخل البنية الحكومية المضمنة في البنية "CHAIN Structure 2.0" حيز النفاذ، ستصبح جميع الوزارات ملزمة بالامتثال لها في مكافحة الاتجار بالبشر.

٥٥- وتشمل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر جميع الضحايا، بمن فيهم النساء والأطفال. وأثناء إعداد الاستراتيجية، أُخذ موضوع ضعف النساء والأطفال المعرضين للاتجار بالبشر في الحسبان. وفي هذا السياق، دُعيت المنظمات الملتزمة بالعمل لأجل حقوق الإنسان ومصالح النساء والأطفال الأخرى إلى اجتماعات الجهات المعنية. ومن بين هذه المنظمات: مؤسسة "أوقفوا العنف ضد المرأة" وشبكة نساء جماعة مارون، ومكتب السياسة الخاصة بالنساء والأطفال والفريق العامل المعني بالسياسة المتكاملة للأطفال والشباب، واللجنة الوطنية للقضاء على عمل الأطفال، ومكتب حقوق الطفل، ومؤسسة الأطفال.

٥٦- وترفق بهذا التقرير قائمة بإحصاءات الاتجار بالبشر التي أعدّها مكتب المدعي العام (المرفق ١). وتعرض القائمة معلومات مصّنفة بالتفصيل حسب الحالة، كجنس الضحايا أو أعمارهم أو جنسيتهم أو جنسية مرتكبي الاتجار. ويتعاون المدعي العام تعاوناً وثيقاً مع وحدة

مكافحة الاتجار بالبشر التابعة للشرطة واللجنة المتعددة الاختصاصات المعنية بالاتجار بالبشر. ويتابع عمل اللجنة التي انتهت ولايتها في عام ٢٠١٥ فريق عمل جديد متعدد الاختصاصات ومعني "بالاتجار بالبشر" أنشأته وزارة العدل والشرطة في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. ويفترض أن يبدأ هذا الفريق العامل الذي يترأسه الأمين الدائم لوزارة العدل والشرطة باتخاذ إجراءات قبل نهاية شهر آذار/مارس ٢٠١٦. ومن بين مهامه مكافحة استغلال الأطفال في قرية أبويرا ومحيطها في مقاطعة سيباليويني. وستُعزز قدرات وحدة مكافحة الاتجار بالبشر التابعة للشرطة.

٥٧- وتبيّن الإحصاءات التي وردت من المدعي العام بشأن حالات الاتجار بالبشر التي وقعت في الفترة الممتدة بين عام ٢٠٠٤ وحتى شهر آب/أغسطس ٢٠١٥، أن ٤٠ حالة اتجار بالبشر قد خضعت للتحقيق وللمقاضاة. وأدين المشتبه فيهم وأُنزلت بهم العقوبات بسبب الاستغلال الجنسي والعمل القسري، سواء شمل ذلك الاستغلال الجنسي وتهريب الأشخاص أم لا. وفي ٢٠ حالة من الحالات الأربعين كان الضحايا دون سن ١٨ عاماً. والفقر عامل مهم من عوامل الاتجار بالبشر. وعُبّر عن هذا الواقع خلال البت في الدعاوى الجنائية في الاتجار بالبشر. وأشارت الدولة إلى أن إخراج الناس من دائرة الفقر يُقلّص احتمال وقوعهم ضحايا الاتجار بالبشر. وتمشياً مع هذه الرؤية، اعتُمدت ثلاثة قوانين اجتماعية في عام ٢٠١٤ في إطار القضاء على الفقر. ولهذه القوانين دور وقائي من الاتجار بالبشر.

٥٨- وفي إطار منع الاتجار بالبشر، تنشر الدولة بانتظام تحذيرات في وسائل الإعلام وعلى شبكة الإنترنت لتوعية المجتمع بالإعلانات المضللة التي تدعو للتقدم إلى وظائف. وفيما يخص التحقيق في حالات الاتجار بالبشر ومقاضاة مرتكبيها، اعتمدت الدولة إجراءات معجّلة للبت في الانتهاكات المرتبطة بالعمل التي تشمل الاستغلال في مكان العمل (الأمر الوزاري المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ رقم ٠٥٦٦/١٤، *الجريدة الرسمية لعام ٢٠١٤، رقم ١٥٨*). وبالإضافة إلى ذلك، وفّرت للمجموعات المعنية دورات تدريب وحلقات عمل، بحيث يتسنى لها رصد حالات الاتجار بالبشر في مرحلة مبكرة.

٥٩- ووفّرت الحكومة تدريباً لفئات عدة منها أعضاء في القضاء ومسؤولون عن إنفاذ القانون وموظفون في الهجرة ومجموعات من المجتمع المدني. وستُكثّف الجهود المبذولة في هذا المجال. وفيما يخص ضحايا الاتجار بالبشر الأجانب، تنظر الحكومة في بدائل قانونية مختلفة عن الترحيل.

دال- الشعوب الأصلية والقبلية

٦٠- إن حالة سورينام حالة فريدة فيما يخص مسائل حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي، مقارنة بالبلدان الأخرى، إذ إن سكان سورينام يتألفون من شعبين قبليين هما الشعب الأصلي وشعب المارون، إضافة إلى عدة مجموعات متعددة الثقافات، وجميعهم يستحقون توزيعاً عادلاً

لعوائد أراضي سورينام ومواردها الطبيعية. وفي هذا الشأن، دُعي المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية، البروفيسور جيمس أنايا، إلى القيام بزيارة تاريخية إلى سورينام ومساعدة الدولة في جهودها الرامية إلى الاعتراف بحق الشعب الأصلي وشعب المارون في الأراضي. وسعى البروفيسور جيمس أنايا جاهداً إلى تقديم مساعدة تقنية للدولة في الجهود التي تبذلها للاعتراف بالحقوق الجماعية في الأراضي. وأورد البروفيسور جيمس أنايا في تقرير الزيارة ملاحظات بالغة الأهمية وأشار إلى أنه يتطلع إلى تقديم المزيد من خبراته لهذه القضية. وتنوي سورينام اللجوء إلى خبرة البروفيسور جيمس أنايا حين تستدعي الحاجة ذلك.

٦١- وتعتمد حكومة سورينام منذ عام ٢٠١٠ نهجاً جديداً لحل مسألة الحقوق في الأراضي، متّبعة الموقف الذي يتناسب والنظام الدستوري في سورينام. وإن دستور جمهورية سورينام، الذي يشكّل القانون الأعلى للأراضي يأخذ في الحسبان التركيبة المتعددة الجنسيات لدولتنا، وعدم قابلية أراضي الجمهورية للتجزئة وتجانس وطننا الحبيب وسلميته. وسورينام عازمة أيضاً على اعتماد نهج شامل، ما يعني أن المسألة ستُعالج بمجملها. ومن العناصر الأخرى في النهج الجديد أن الدولة تعتبر الشعب الأصلي وشعب المارون شريكين في معالجة هذه القضية الوطنية لا كطرف في مواجهة الدولة. لذا فلن تدعم الحكومة الاقتراحات التي تتضمن عناصر تشير إلى رغبات انفصالية. واتخذت سورينام هذا الموقف في مراسلات مع محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان فأشارت إلى أن بعض التدابير التي اقترحتها المحكمة أو أمرت بها ستكون صعبة التحقيق، إن لم نقل غير قابلة للتطبيق.

٦٢- وأعربت الدولة في عدة مراسلات مع منظومة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان (اللجنة والمحكمة) عن أنها لم تغيّر رؤيتها في موضوع حقوق الشعب الأصلي وشعب المارون في سورينام. وشرعت الدولة في إجراءات لمعالجة مسألة حقوق الشعوب القبلية الجماعية في الأراضي. وفي الواقع فإن مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة يُطبق عملياً. والدولة حالياً في صدد الاعتراف رسمياً بالسلطات التقليدية للشعوب القبلية من خلال التشريع. وينبغي الاتفاق على هياكل واضحة للتشاور مع هذه الجماعات.

هاء- التعليم

٦٣- تتولى جامعة أنطون دو كوم في سورينام ومعهد ليم آ بو للدراسات الاجتماعية ومعهد الطبيعة والتكنولوجيا تعليم حقوق الإنسان في سورينام.

٦٤- واتخذت وزارة التعليم والعلوم والثقافة الإجراءات التالية لتحسين نوعية التعليم:

- شراء لوازم جديدة للمدارس (كتب، أثاث، الخ)؛
- تعزيز قدرات المفتشين على رصد نوعية التعليم وعلى توجيه المعلمين؛
- إنشاء إدارة خاصة لتدريب المعلمين أثناء العمل بوتيرة منتظمة؛

- إصلاح معاهد تدريب المعلمين لتلبية احتياجات التلاميذ المقبلين؛
- صياغة برامج لتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم.

٦٥- وكفلت سورينام الوصول إلى التعليم بضمان مجانية التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي في المستوى الإعدادي. وحُددت المساهمة في كلفة اللوازم بقيمة ١٠ دولارات سورينامية (٢,٤٥ دولار أمريكي) للتعليم الابتدائي و٣٥ دولاراً سورينامياً (٨,٦٥ دولارات أمريكية) للتعليم الإعدادي. ويتلقى التلاميذ الذي لا يقدرون على دفع المساهمة تمويلاً من الحكومة. وتبلغ رسوم التسجيل في التعليم الثانوي العالي ٢٥٠ دولاراً سورينامياً (٦١,٧٢ دولاراً أمريكياً). وتمويل رسوم التسجيل أو اللوازم متاح أيضاً لتلاميذ التعليم الثانوي العالي الذين لا يستطيعون دفعها. وتوفّر الحكومة أيضاً وسائل مجانية لنقل التلاميذ من وإلى المدرسة حين يقطنون على مسافات بعيدة.

٦٦- وشُيّد الكثير من الصفوف المدرسية في السنوات الخمس الماضية لاستقبال العدد المتزايد من التلاميذ. وأضحت دار الاستقبال في اتجوني في مقاطعة سيبالييويني جاهزةً للتلاميذ في المرحلة الثانوية الإعدادية، بحيث لا يضطرون إلى ترك قراهم والانتقال إلى باراماريبو ليتلقوا تعليمهم.

٦٧- وينص القانون حالياً على التعليم الإلزامي للأعمار التي تتراوح بين ٦ أعوام و١٢ عاماً. وتعمل وزارة التعليم على تحديث وتوسيع قانون التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي الإعدادي. وستتمثل عملية تحديث رئيسية في توسيع التعليم الإلزامي ليشمل الأعمار بين ٤ أعوام و١٦ عاماً. وتنفّذ وزارة التعليم نظاماً لتعقّب التلاميذ.

٦٨- ولمكافحة التسرب، وُضع نظام لتدريب المعلمين على أن يكونوا مرشدين توجيهيين يساعدون الأطفال الذين يحتاجون إلى المساعدة.

٦٩- وتوجد ٩٢ مدرسة في المناطق الداخلية. وتقع ١٧ مدرسة في مناطق الشعوب الأصلية، و٦٦ مدرسة في مناطق شعب المارون و٩ مدارس في مونغو وألبينا اللتين تقعان في منطقة تبلغ نسبة السكان من جماعة المارون فيها ٧٠ في المائة. وتبذل وزارة التعليم والعلوم والثقافة جهوداً لتوفير العدد اللازم من المعلمين المؤهلين لهذه المناطق، مركّزة بشكل خاص على المناطق الريفية والمناطق الداخلية.

٧٠- والتعليم الابتدائي مجاني للجميع منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بغية رفع نسبة الالتحاق بالمدارس. ويجري حالياً إعداد مشروع قانون التعليم الجديد. وتعمل وزارة التعليم في الوقت الراهن مع القطاع الخاص من أجل إصلاح التدريب المهني، وخاصة من أجل الأطفال ذوي الإعاقة. ومن المقرر إنشاء مزيد من مدارس التعليم الخاص وستُجهّز المدارس الموجودة بشكل يحسّن إمكانيات وصول الأشخاص ذوي الإعاقة.

٧١- وتقدّم وزارة الشؤون الاجتماعية والإسكان تدريباً مهنياً للأشخاص ذوي الإعاقة الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و٢٤ عاماً، من خلال "مؤسسة مشاريع التدريب للأحداث

ذوي الإعاقة في سورينام". ويُمنح متلقو هذا التدريب فرصة العمل لبلوغ مستوى الرفاه الذي يتوقون إليه. وتنفّذ المؤسسة بذلك الهدف المحدد في خطة التنمية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، وهو "الدور الذي ينبغي أداؤه بتهيئة الظروف اللازمة لتعزيز رفاه الأشخاص ذوي الإعاقة". وتشمل دورات التدريب المهني ما يلي: شغل الأخشاب الآلي وحرف صناعة الأقمشة والبناء والنجارة وشغل المعادن والبستنة. وبدأ توفير تعليم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

٧٢- وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ وافقت الجمعية الوطنية على انضمام سورينام إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتمهيداً لهذا الانضمام كانت الحكومة قد طبّقت السياسة الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠. وانكبّت الحكومة على معالجة عدد من المسائل في مجالات القانون والتشريع والتعليم والتدريب والترفيه والرياضة والنقل، وأنجزتها. ويمكن ذكر المسائل التالية:

- تم إعداد واعتماد المعايير الدنيا للخدمات والمساعدات والمؤسسات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة من خلال قانون الرعاية البديلة *(الجريدة الرسمية لعام ٢٠١٤، العدد ٧)* الذي يُطبّق في تسجيل مؤسسات الرعايا البديلة؛
- تولت لجنة الإشراف على مؤسسات رعاية الأطفال مراقبة مؤسسات الرعاية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة؛
- يجري إعداد مشروع قانون بشأن "مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة" ينظّم الأمن الاجتماعي والاقتصادي لهذه الفئة؛
- تهدف مؤسسة مشاريع تدريب الأحداث ذوي الإعاقة في سورينام إلى تعليم الأطفال والأحداث الذين يعانون من إعاقة في التعلّم وتتراوح أعمارهم بين ١٤ عاماً و٢٠ عاماً مهارات تمكنّهم من المساهمة بفعالية في سوق العمل في سورينام. وتقّدم المؤسسة تدريباً مهنياً على شغل الأخشاب الآلي وحرف صناعة الأقمشة والبناء والنجارة وشغل المعادن والبستنة؛
- نُشرت خطة حصة دراسية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ موجّهة للمعلمين في المرحلة الابتدائية لتعريفهم بكيفية التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، وخاصة الأطفال؛
- أجرت هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة بالتعاون مع لجنة السياسة الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة دراسة عن رضا مستخدِمي النقل المخصص للرعاية الخاصة وأنجزت جرداً للمساعدات والاحتياجات من النقل المخصص للرعاية. وتجري حالياً معالجة البيانات التي جُمعت؛

- أجرت هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة أيضاً دراسة لوضع التوظيف في المؤسسات، تركّز على الأشخاص ذوي الإعاقة، بالتعاون مع لجنة السياسة الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

٧٣- وبالإضافة إلى ذلك، نفّذت الحكومة عدداً من برامج التوعية في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ شملت حملات في وسائل الإعلام. وسيُجرى تقييم لبرامج التوعية في عام ٢٠١٦.

واو- الصحة

٧٤- في عام ٢٠١٤، اعتُمد القانون الوطني للتأمين الصحي الأساسي (*الجريدة الرسمية لعام ٢٠١٤، العدد ١١٤*). واعتمد البرلمان أيضاً التشريع الخاص بنظام الرعاية الأساسية الذي دخل حيز النفاذ في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ويستفيد جميع الأطفال من الولادة وحتى سن ١٦ عاماً من الرعاية/التأمين الطبيين الأساسيين.

٧٥- وفي عام ٢٠١٢، أعدّت سورينام الخطة الوطنية للصحة العقلية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ وخطة عمل لفترة سنتين ٢٠١٢-٢٠١٤، بإشراف وزارة الصحة ومركز سورينام للطب النفسي وبالتعاون مع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية وشركاء آخرين. وعقب ذلك، صاغت الحكومة خطة لسياسات الصحة العقلية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧. وفي هذا الإطار، توجّه الأنشطة نحو تعزيز فعالية قيادة رعاية الصحة العقلية وإدارتها. وتهدف الأنشطة بشكل رئيسي إلى صياغة تشريعات جديدة في مجال الصحة العقلية أو تعديل التشريعات القائمة عند الاقتضاء.

٧٦- وبدأ إعداد خطة الصحة العقلية خلال عام ٢٠٠٩ بعد تنفيذ العمل بأداة تقييم نُظم الصحة العقلية التابعة لمنظمة الصحة العالمية. وبدأت المشاورات على المستوى الوطني في العام نفسه بتنظيم حلقة عمل شارك فيها العديد من الجهات المعنية: ممثلون عن وزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العدل والشرطة ووزارة الدفاع والمستشفيات العامة ومؤسسات الرعاية الصحية الأولية ومكتب المشردين ومنظمات غير حكومية دينية وغير دينية مختلفة معنية بمسائل تعاطي المخدرات. وكان الهدف من حلقة العمل تحديد المكونات اللازمة لإعداد خطة عمل لرصد الثغرات والأولويات من أجل تنفيذ نهج متكامل للصحة العقلية.

٧٧- وشملت المسائل التي حددتها حلقة العمل التشريع وحقوق الإنسان، وتوزيع الموارد البشرية وتدريبها، وتحسين جودة خدمات الطب النفسي، والتعاون بين القطاعات، وتوفر المؤثرات العقلية وتوزيعها، والترويج، والوقاية، والعلاج، وإعادة التأهيل، والتمويل.

٧٨- وركّزت حلقة العمل على ثلاثة مجالات استراتيجية ذات أولوية، والأنشطة الرئيسية المرتبطة بها، واعتُبرت هذه المجالات قوة دفع أساسية لعملية الإصلاح، وهي:

- اعتماد اللامركزية في رعاية الطب النفسي؛

- دمج رعاية الصحة العقلية في الرعاية الصحية الأولية؛
- تعزيز نظام المعلومات عن الصحة العقلية.

٧٩- لكن خطة سورينام للصحة العقلية لم تنفّذ وفق الجدول الزمني للعمل بسبب نقص في التنسيق المركزي. وفي عام ٢٠١٤، عيّنت الحكومة منسقاً وطنياً للصحة العقلية. وبعد إجراء جرد للخدمات الحالية وموفري الخدمات في الرعاية الصحية العقلية في سورينام، ومواءمة الخطة الوطنية للصحة العقلية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ مع خطة عمل منظمة الصحة العالمية للصحة العقلية للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠، والاستراتيجية الإقليمية لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية المعنية بالصحة العقلية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، عُقد مؤتمر للجهات المعنية من أجل مناقشة الخطة المعدّلة. وتبني الخطة المعدّلة على الخطة السابقة وتشكّل بالتالي إضافة لا بديلاً.

٨٠- وفي موضوع حق المحتجزين في الحصول على العلاج الطبي، شدّدت الحكومة على أنه في حال الاشتباه بحالة إصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، يُجرى الفحص الطبي بعد التشاور مع طبيب السجن. أما فيما يخص داء السل، فيوجد برنامج سنوي لفحص جميع المحتجزين والسجناء. وتُعزل الحالات المشبوهة ويُنقل المحتجزون المعنيون إلى مواقع أخرى (سجن أو مركز طبي) ويتلقون العلاج. وموظفو السجون غير مدرّبين للتصرف أو التعامل مع محتجزين مصابين بأمراض عقلية. وستوفر مساعدة مهنية في مجال الطب النفسي للتعاطي مع هذه الحالات.

٨١- وأعدّت وزارة الصحة سياسات وخطط عمل مهمة بهدف زيادة إمكانيات وصول النساء إلى الخدمات الصحية، مسترشدة بنهج قائم على حقوق الإنسان ومنظور جنساني، ومن بينها الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية للفترتين ٢٠٠٤-٢٠٠٨ و٢٠٠٩-٢٠١٣؛ بينما يجري إعداد خطة الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠؛ والخطة الاستراتيجية الوطنية لتجديد الرعاية الصحية الأولية وتعزيزيها للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨؛ وخطة العمل المعنية بالأمومة الآمنة وصحة المواليد التي استندت إلى تقييم احتياجات الأمومة الآمنة الذي أُجري في عام ٢٠١٤؛ وسياسة سورينام الوطنية للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧.

٨٢- ورغم أن تقييم الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣ أظهر أن تقدماً قد أُحرز، لا سيما في تأمين استدامة تمويل الاستجابة (تموّل الحكومة الأدوية المضادة للفيروسات القهقرية تمويلاً كاملاً)، فلا تزال التحديات قائمة. ويكمن التحدي الأكبر في زيادة الوعي وإرساء سلوك مسؤول بشكل عام، لكن كذلك في تحديد المجموعات الأكثر عرضة، كالشباب، والرجال الذين يقيمون علاقات جنسية مع رجال، والمومسات. ولضمان صحة جيدة، ستركّز السياسة العامة على تغيير السلوك ودمج مسألة فيروس نقص المناعة البشرية في حملات الاتصالات بهدف وقف التنامي المقلق للأمراض المزمنة.

٨٣- ويجري إعداد مشروع خطة استراتيجية وطنية ثالثة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠. وترد هذه المعلومة في التقرير المعنون "التقرير المرحلي لعام ٢٠١٥ عن

استجابة سورينام لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية" الذي أرسلته وزارة الصحة إلى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز. وتتمشّى خطة الاستراتيجية الوطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية مع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية وقطاع الصحة وتستند إلى التوصيات الإقليمية والدولية. وستركّز الخطة الاستراتيجية الوطنية الثالثة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية على تحقيق إمكانية الوصول للجميع من خلال مجالات ذات أولوية كالوقاية والعلاج والرعاية. وبالإضافة إلى ذلك، تأخذ الخطة في الحسبان مسائل شاملة من قبيل التنسيق بين القطاعات والتعاون والدمج وبناء القدرات والمعلومات الاستراتيجية وحقوق الإنسان والمساواة.

٨٤- وتتلقى جميع النساء الحوامل شكلاً من أشكال الرعاية قبل الولادة ويحصل ٩٠ في المائة من جميع الولادات في مرافق الرعاية الصحية بمساعدة عاملين مؤهلين في مجال الصحة. لكن سورينام تبقى قلقة من ارتفاع معدل وفيات الأمهات. وستُعزز القدرات الوطنية في مجال رعاية التوليد في حالات الطوارئ، وفي نظام التسجيل، بما في ذلك إجراء تحقيقات في وفيات الأمهات لإبقاء معدل الوفيات في أدنى مستوى ممكن. وأجرت سورينام تقييماً لاحتياجات الأمومة الآمنة في عام ٢٠١٠. وتتضمن خطة العمل المعنية بالأمومة الآمنة وصحة المواليد إجراءات تخص وفيات الأطفال.

زاي- السجون

٨٥- تتوافق معاملة السجناء مع قواعد الأمم المتحدة الخاصة بمعاملة السجناء. وتنص المادة ٨٠ من قانون السجون على أنه يجوز للسجناء أن يقدموا لأي موظف في السجن أو أخصائي اجتماعي أو للإدارة شكاوى بسبب تعرضهم لسوء معاملة. وتخضع كل الشكاوى للتحقيق.

٨٦- وفي موضوع تحسين أوضاع السجون، تطبّق الإجراءات التالية: تُنظّف السجون يومياً؛ وعلى السجناء العناية بنظافتهم وصحتهم؛ ويُعطى السجناء ملابس ويتوفر لهم حلاّق؛ وتُقدم للسجناء مجموعة متنوعة من الأغذية؛ ويُصنّف السجناء وفق خطورة الجرائم التي ارتكبوها؛ ويُمنح السجناء كذلك الحق في العمل وكسب مدخول.

٨٧- الأوضاع في السجون:

- تلفزيون؛
- مرافق صحية؛
- تنظيف منتظم ورش مبيدات للبعوض والبراغيث؛
- إضاءة مثلى وتوفير للماء؛
- تنظيف المواقع يومياً؛

- توفر مياه شرب نظيفة؛
- الحفاظ على نظافة المطابخ وتفتيشها بانتظام.

٨٨- وتصل قدرة *السجن المركزي* الاستيعابية القصوى إلى ٤٠٠ سجين. ويصل عدد السجناء فيه في الوقت الراهن إلى ٣٥٠ سجيناً. وتُفصل النساء والأطفال عن باقي السجناء ولا تتخطى نسبتهم العدد الأقصى المتاح. وتصل قدرة *سجن دويزبرغلان* الاستيعابية القصوى إلى ٢٢٨ سجيناً. ويقل عدد السجناء الحالي عن العدد الأقصى الذي يستوعبه هذا السجن. وتصل قدرة *سجن هازارد* الاستيعابية إلى ١٠٠ سجين وعدد السجناء فيه أقل من العدد الأقصى المتاح. وتصل قدرة دار الاحتجاز الاستيعابية القصوى إلى ٣٥٠ سجيناً وعدد السجناء فيها أقل من العدد الأقصى المتاح. وتشير السجلات الرسمية حالياً إلى عدم وجود اكتظاظ في السجون المختلفة.

٨٩- وتقدم الوجبات اليومية للسجناء على النحو التالي:

- فطور عند الساعة ٠٦,٠٠ صباحاً؛
- غذاء عند الساعة ١٢,٠٠ ظهراً؛
- عشاء.

٩٠- وتُحضر الطعام مجموعة مختارة من السجناء تحت إشراف موظف سجون. وهناك نظام للتحقق من جودة الطعام. وتنص المادة ٥٥ من قانون السجون على أنه يحق للسجناء المرضى الحصول على نظام غذائي ملائم بمشورة الجهة المقدمة للرعاية الصحية. ويجوز لأفراد العائلات وغيرهم من الزائرين جلب طعام ومشروبات غير روحية للسجناء خلال الزيارات. ويُسمح للسجناء بشراء مواد غذائية (كالبسكويت، الخ) والمشروبات غير الروحية من الكافتيريا.

٩١- وتتولى موظفات سجون الاهتمام بالسجينات وحراستهن، بما في ذلك في حالات المرض. ويحظر على موظفي السجون الذكور الدخول إلى سجن النساء. وثمة اقتراحات لتدريب حراس وفق قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للجانيات.

حاء- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

٩٢- أنشئت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بموجب المرسوم الجمهوري الذي ينظّم مهام دوائر الوزارات (١٩٩١، في صيغته المعدّلة في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥، المادة ١، الجزء باء (س)). ويجري حالياً إعداد الأمر التنفيذي الذي يتناول عمل هذه المؤسسة وتعيين موظفين فيها. وستؤخذ مبادئ باريس في الحسبان ومن المتوقع أن يتبلور الأمر التنفيذي بعد ذلك بفترة وجيزة.

طاء- عقوبة الإعدام

٩٣- ألغيت عقوبة الإعدام في القانون الجنائي. ورغم أن هذه العقوبة لا تزال قائمة في القانون الجنائي العسكري، فإن تنفيذ هذا الجزء منه بطل منذ زمن بعيد وهو سيُلغى قريباً.

ياء- الإعاقة

٩٤- وافقت الجمعية الوطنية في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ على انضمام سورينام إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٩٥- وبحسب المرسوم الرئاسي المرتبط بهذه المسألة (*المرسوم الرئاسي رقم ٦٨/٢٠١٥*) وافقت الجمعية الوطنية ضمناً على الاتفاقية بموجب الفقرة ١ من المادة ١٠٤ من الدستور. والخطوة المقبلة التي ينبغي تنفيذها هي إيداع وثيقة التصديق لدى الوديع (الأمم المتحدة).

كاف- الوثيقة الأساسية المشتركة

٩٦- أُنجزت الوثيقة الأساسية المشتركة وقّدمت إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان في تموز/يوليه ٢٠١٤، وهي متاحة لهيئات معاهدات الاتفاقيات التي أضحت سورينام طرفاً فيها.

لام- الحكم الصادر في قضية جماعة مويوانا

٩٧- نُفِّذ الحكم في قضية جماعة مويوانا بشكل كامل تقريباً. ولا تزال مقاضاة الجناة وعملية ترسيم أراضي منطقة ندجوكا مستمرتين. وأشارت جمهورية سورينام في التقارير الوطنية والدولية إلى أن ترسيم الأراضي سينفّذ تزامناً مع الحكم الخاص بشعب سماكا. ودعت الدولة في مناسبات عدة شهوداً محتملين إلى الإدلاء بشهاداتهم. ولم يقدم أحد على هذه الخطوة حتى هذا التاريخ.

ميم- الحد من الفقر

٩٨- تهدف سياسة الحكومة إلى وضع نظام وطني مستدام للضمان الاجتماعي يوفّر تغطية لكل فرد في المجتمع. وفي هذا السياق، تتخذ الدولة التدابير اللازمة لضمان الحد من الفقر وتعزيز تكوين الثروات وتبذل قصارى جهدها للقضاء على أشكال انعدام المساواة لكل مواطن في سورينام. واعتُمدت ونُفِّذت القوانين التالية للحد من الفقر ووضع نظام مستدام للضمان الاجتماعي.

قانون الحد الأدنى للأجور المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ *(الجريدة الرسمية لعام ٢٠١٤، العدد ١١٢)*

٩٩- تكفل الحكومة، من خلال اعتماد حد أدنى للأجور، حصول كل شخص يؤدي عملاً أو يقدم خدمة على أجر لكل ساعة عمل.

القانون العام للتقاعد المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ *(الجريدة الرسمية لعام ٢٠١٤، العدد ١١٣)*

١٠٠- يتكوّن نظام التقاعد في سورينام، الذي يستند إلى قانون التقاعد العام، من صندوق إلزامي وصندوق طوعي أو برامج للتأمين التقاعدي. وأنشأت الحكومة كذلك نظاماً عاماً للشيخوخة يشمل جميع المواطنين.

قانون التأمين الصحي الأساسي المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ *(الجريدة الرسمية لعام ٢٠١٤ العدد ١١٤)*

١٠١- اختارت الحكومة أن تعمل مع الشركاء الاجتماعيين لسدّ الفجوة بين النقابات العمالية والقطاع الخاص.

١٠٢- وتوفّر منظمة *Medische Zending Suriname* خدمات رعاية صحية أساسية لسكان المناطق الداخلية، متّبعة مبادئ الرعاية الصحية الأولية. وأُطلق مؤخراً برنامج يرمي إلى تعزيز وعي المجتمعات الأصلية والقبلية في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. وتُعدّ مواد ترويجية في ثلاث لغات أصلية مختلفة.

النظام العام للشيخوخة

١٠٣- يحق لكل مواطن في سورينام يبلغ سن ٦٠ عاماً الاستفادة من النظام العام للشيخوخة. ويحق كذلك للمقيمين الحاملين لجنسيات أجنبية الاستفادة من هذا النظام إذا كانوا يقيمون في سورينام منذ عشر سنوات متتالية ويدفعون أقساط صندوق الشيخوخة على مدار هذه السنوات.

تسويات الحوادث

١٠٤- انطلاقاً من أن القيمة الفعلية قد تدّنت بينما ارتفعت التكاليف الطبية وتكاليف الدفن والحرق، فقد اقتضى الأمر تعديل هذا القانون *(الجريدة الرسمية لعام ١٩٤٧، العدد ١٤٥، المعدّل في الجريدة الرسمية لعام ٢٠٠١، العدد ٦٦)*.

مخصصات الإعاقة

- رعاية اجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة بمبلغ تصل قيمته إلى ٣٢٥ دولاراً سورينامياً (٨٠ دولاراً أمريكياً)؛

- أجهـزة خاصـة للأشـخاص ذوي الإعاقـة كالكراسـي المتحركـة، تقـدمها وزارة الشؤون الاجتماعية؛
- مؤسسات مدعومة لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- توفر مؤسسة مشاريع التدريب للأحداث ذوي الإعاقة في سورينام التابعة لوزارة الشـؤون الاجتماعيـة والإسـكان التـدريب والتعلـيم المدرسـي للأشـخاص ذوي الإعاقة.

١٠٥- وسورينام في صدد الشروع في برنامج للتحويلات النقدية المشروطة، وهو برنامج تقدم من خلاله الحكومة دعماً مالياً للعائلات إن لبّت الشروط المحددة، وذلك بالتعاون مع مصرف البلدان الأمريكية للتنمية. ولم يُنّفذ هذا المشروع بعد بسبب قيود إدارية داخل الحكومة.

خطة الإسكان

١٠٦- ينص دستور جمهورية سورينام على ضرورة وجود سياسة خاصة بالإسكان. وتهدف خطة الإسكان للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧ إلى توفير عدد كافٍ من المساكن المعقولة الكلفة خلال فترة زمنية معيّنة.